مجلة كلية التربية

متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء بعض التوجهات العالمية المعاصرة

بحث مستل من رسالة دكتوراه

إعداد

سالي محمود إبراهيم محمود

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

كلية التربية جامعة دمياط

أ.د/ محمد حسن أحمد جمعة

أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التربية– جامعة دمياط

١٤٤٧ هـ – ٢٠٢٥ م

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام في مصر في ضوء بعض التوجهات العالمية المعاصرة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة الأدبيات ذات الصلة وتحليل التجارب الدولية الناجحة، وصولًا إلى مقترحات تطويرية للواقع المصري، وأظهرت النتائج أن تحقيق الدمج يتطلب تطوير البنية التحتية المدرسية لتلبية احتياجات جميع الطلاب، وتأهيل المعلمين لاستخدام استراتيجيات مرنة تراعي الفروق الفردية، إلى جانب توفير الدعم التكنولوجي والموارد المساندة، كما أكدت الدراسة أهمية الشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي، وضرورة تبني سياسات تعليمية أكثر مرونة واستجابة للتغيرات. وتشير نتائج البحث إلى أن تبني رؤية استراتيجية شاملة للدمج في مصر مستندة إلى المعايير العالمية وخصوصية السياق المحلي يمثل مدخلًا فاعلًا لتحسين جودة التعليم وتحقيق العدالة التربوية.

الكلمات المفتاحية: متطلبات الدمج التعليمي– مدارس التعليم العام– التوجهات العالمية المعاصرة.

Abstract

This study aims to identify the requirements for activating inclusive education practices in Egypt's general education schools in light of contemporary global trends. Using a descriptive-analytical approach, the research reviewed relevant literature and international experiences to propose developmental insights for the Egyptian context. The findings indicate that effective inclusion requires improving school infrastructure to meet diverse learners' needs, training teachers to adopt flexible strategies that address individual differences, and providing technological support and learning resources, The study also highlights the importance of engaging parents and the local community, alongside adopting more responsive and flexible educational policies. It concludes that a comprehensive strategic vision for inclusion in Egypt, aligned with global standards while respecting local specificities, is essential for enhancing education quality and achieving equity.

Keywords: Requirements for Inclusive Education- General Education Schools Contemporary Global Trends.

مقدمة

أصبح الدمج التعليمي أحد التوجهات العالمية الرئيسية في السياسات التربوية المعاصرة، حيث تسعى الدول من خلال الأنظمة التعليمية إلى بناء بيئات مدرسية دامجة تحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلاب ويُنظر إلى الدمج كإستراتيجية إصلاحية قادرة على إعادة صياغة الممارسات الصفية، وتطوير المناهج لتصبح أكثر مرونة، وتوسيع استخدام التكنولوجيا المساندة لتلبية احتياجات جميع المتعلمين، كما يشكل بناء قدرات المعلمين وإيجاد ثقافة مدرسية قائمة على تقبل الاختلاف والتنوع أحد الشروط الرئيسة لإنجاح الدمج، فهذا التوجه العالمي يوفّر إطارًا يمكن الاستفادة منه في السياقات الوطنية بما في ذلك مصر. (Navas- Bonilla, Gray, & Burgos, 2025, p. 2)

ويُعد الدمج التعليمي نهجًا يهدف إلى تحويل المدارس من أماكن لنقل المعرفة فقط إلى مؤسسات تحتضن التنوع وتدعم النمو الشامل للطلاب. وتؤكد الأدبيات أن تطبيق استراتيجيات مثل التصميم الشامل للتعلم وتكييف أساليب التقييم يسهم في تحقيق بيئات مدرسية دامجة. كما أن التنوع في طرق العرض والتفاعل والتقويم يعزز فرص الطلاب في التعلم ويزيد من مستويات المشاركة الصفية، ويؤدي ذلك إلى تحسين التحصيل الدراسي ورفع ثقة الطلاب بأنفسهم، وتقليل مظاهر التهميش أو العزلة التي قد يتعرضون لها (Gardens & Natividad, 2024, p.58)

ولقد تبنت العديد من الدول العربية سياسات داعمة لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة داخل المدارس العادية ومع ذلك، فإن مستوى التنفيذ يختلف من دولة إلى أخرى؛ فبينما استطاعت بعض الدول إرساء نماذج جيدة، ما تزال دول أخرى تواجه تحديات ترتبط بالموارد وضعف البنية التحتية، وتشير التجارب العربية إلى أن الدمج لن يحقق أهدافه إلا بتهيئة المدارس ماديًا وبشريًا، وتوفير تدريب متخصص للمعلمين وبناء شراكات مع الأسرة والمجتمع، ومن ثمّ فإن الدمج العربي يحتاج إلى حلول واقعية تتوافق مع الإمكانات المحلية (أبو الخير، ٢٠٢٣، ص. ١٢٠).

ويمثل الدمج التعليمي في مصر أحد أهداف إستراتيجيات تطوير التعليم، إلا أن التطبيق يواجه تحديات عدة من أبرز هذه التحديات نقص الكوادر المؤهلة، وقلة الموارد المالية، وعدم كفاية التجهيزات التكنولوجية الداعمة كما يشكل تصميم المناهج وأساليب التقييم التقليدية عائقًا أمام تحقيق دمج فعلي وفعّال، لذلك فإن السياسات المصرية مطالبة بالتركيز على توفير الموارد، وإطلاق برامج تدريبية متخصصة، وتطوير آليات متابعة وتقييم تقيس مدى نجاح الممارسات الدامجة في تحسين أداء الطلاب وتكيفهم الاجتماعي (عباس، ٢٠٢٣، ص. ١٠).

إن تفعيل الدمج في المدارس المصرية يتطلب بناء منظومة خدمات مساندة متكاملة، تشمل غرف المصادر وأخصائيين نفسيين وتربويين، وأدوات تشخيصية دقيقة، بجانب بنية تحتية مرنة تدعم التكيف مع الفروق الفردية. كما أن الاستثمار في التطوير المهني للمعلمين يمثل حجر الزاوية، حيث يُمكّنهم التدريب المستمر من توظيف استراتيجيات التعليم التعاوني والتفريد واستخدام التكنولوجيا المساعدة، ويعزز ذلك من قدرة المدرسة على استيعاب جميع الطلاب وتحويل الرؤى والسياسات إلى ممارسات ملموسة على أرض الواقع . (حسن، أبو كليلة، والملاحي، ٢٠٢٣، ص. ١٥).

ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية تستكشف متطلبات تفعيل الدمج في مدارس التعليم العام المصرية مع التركيز على تقديم نماذج عملية قابلة للتنفيذ، وتعد هذه الدراسات فرصة لفهم العوائق وتقديم حلول مستندة إلى الأدلة، بما في ذلك تطوير البنية التحتية، وإعداد كوادر متخصصة، وإشراك المجتمع المحلي وأولياء الأمور في العملية التعليمية، إن هذا التوجه لا يعزز فقط من فاعلية التعليم، بل يسهم أيضًا في بناء مجتمع أكثر شمولًا وعدلًا (جريش، ٢٠٢٣، ص. ٢٠).

مشكلة البحث

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أنه ما زال تفعيل ممارسات الدمج التعليمي في مدارس التعليم العام يواجه العديد من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية، وقصور إعداد وتأهيل المعلمين،

ونقص الموارد التكنولوجية والداعمة، فضلًا عن محدودية الشراكة المجتمعية، وفي ضوء ما تشهده الساحة التربوية عالميًا من توجهات معاصرة تدعو إلى تعزيز التعليم الشامل والدامج باعتباره مدخلًا لتحقيق العدالة التربوية والجودة، تبرز الحاجة إلى دراسة متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بالمدارس المصرية، بهدف تحديد أوجه القصور واقتراح السبل الكفيلة بتطوير السياسات والممارسات التربوية بما يتوافق مع المعايير العالمية ويُلبي خصوصية السياق المحلي، **ومن هنا يأتي البحث للإجابة علي التساؤل الرئيس:**

ما متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام في مصر في ضوء بعض التوجهات العالمية المعاصرة؟

وتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

١. ما الإطار المفاهيمي للدمج التعليمي في مدارس التعليم العام؟
٢. ما واقع ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام في مصر؟
٣. ما المتطلبات اللازمة لتفعيل ممارسات الدمج التعليمي بما يتوافق مع التوجهات العالمية المعاصرة ويُلبي خصوصية البيئة المحلية؟
٤. ما أبرز التوجهات العالمية المعاصرة في مجال الدمج التعليمي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. توضيح الإطار المفاهيمي للدمج التعليمي ومتطلباته في مدارس التعليم العام.
٢. تحديد أهداف وأهمية تطبيق ممارسات الدمج التعليمي في ضوء العدالة التربوية وتكافؤ الفرص.
٣. تحليل واقع الدمج التعليمي في مدارس التعليم العام بمصر، والكشف عن أبرز التحديات التي تعوق تفعيله.
٤. استعراض أبرز التوجهات العالمية المعاصرة في مجال الدمج التعليمي.

٥. تحديد أوجه الاستفادة الممكنة من التجارب والتوجهات العالمية بما يتناسب مع السياق المصري.

٦. صياغة مجموعة من المقترحات العملية لتفعيل ممارسات الدمج التعليمي في مصر.

أهمية البحث

أولًا: الأهمية النظرية

١. يسهم البحث في إثراء الأدبيات العربية في مجال الدمج التعليمي من خلال الربط بين الواقع المصري والتوجهات العالمية المعاصرة.

٢. يوضح الإطار المفاهيمي للدمج التعليمي ومتطلباته، بما يوفر أساسًا علميًا يمكن للباحثين الاستناد إليه في دراسات لاحقة.

٣. يضيف رؤية مقارنة من خلال تحليل التجارب الدولية وتحديد ما يمكن الاستفادة منه في السياق المحلي.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

١. يقدم تصورًا عمليًا لمتطلبات تفعيل الدمج التعليمي يمكن أن تستفيد منه وزارة التربية والتعليم في صياغة السياسات التربوية.

٢. يتيح للمدارس والقائمين على العملية التعليمية أدوات عملية تساعدهم على تطبيق ممارسات دمج أكثر فاعلية.

٣. يعزز وعي المجتمع المحلي وأولياء الأمور بدورهم في دعم الدمج التعليمي، مما يضمن شراكة مجتمعية أكثر فاعلية.

٤. يساعد في اقتراح استراتيجيات قابلة للتطبيق تسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق العدالة التربوية لجميع الطلاب.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ثم تحليلها بهدف تحديد متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام في مصر. وقد تم توظيف هذا

المنهج لكونه الأنسب في دراسة الظواهر التربوية والاجتماعية من خلال وصفها وصفًا دقيقًا وتحليل أبعادها وعلاقاتها، ومن ثم الخروج باستنتاجات علمية ومقترحات عملية. كما استفاد البحث من المنهج المقارن عند استعراض التوجهات العالمية المعاصرة وتجارب بعض الدول في مجال الدمج التعليمي، بهدف تحديد أوجه الاستفادة الممكنة وتوظيفها في تطوير الواقع المصري.

أولًا: الدمج التعليمي " إطار مفاهيمي "

معني متطلبات

المتطلبات هي جمع "مُتَطلَّب"، وتُشير إلى الأمور أو الأعمال التي يُطلَب تحقيقها، أو الأشياء الأساسية التي لا غنى عنها في أي سياقٍ محدد (عمر، ٢٠٠٨، ص ١٤٠٨).

معني الدمج التعليمي

توضح اليونسكو أن الدمج التعليمي يهدف إلى إزالة جميع الحواجز أمام التعليم، بما يشمل المناهج وطرق التدريس، والمرافق التعليمية. كما عرّفته بأنه: "ضمان الوجود، والمشاركة، والتحقيق لجميع الأفراد في فرص التعلم، من خلال سياسات وممارسات ومرافق تعليمية تستجيب لتنوع الأفراد، وإزالة أسباب الاستبعاد كالتّمييز أو نقص الدعم أو أنماط التعلّم غير الملائمة" (اليونسكو ٢٠٢٢، ص. ٤).

كما يُعرَّف الدمج التعليمي أيضًا بأنه: وضع الطفل غير العادي مع التلاميذ العاديين فترة زمنية في بعض المواد الدراسية، بشرط أن يستفيد الطفل غير العادي من هذا الدمج، مع تهيئة الظروف المناسبة لنجاح فكرة مشاركة الطلاب ذوي الإعاقة مع أقرانهم الأسوياء (السيد وآخرون ٢٠٢١، ص. ٣٥٨).

التعريف الإجرائي لمتطلبات الدمج التعليمي:

يقصد بمتطلبات الدمج التعليمي في هذه الدراسة مجموعة الشروط والعوامل الأساسية التي يجب توافرها داخل المدارس العامة لضمان نجاح تطبيق الدمج التربوي للطلاب ذوي الإعاقة مع أقرانهم العاديين، وتشمل هذه المتطلبات عناصر متعددة مثل: تهيئة البنية التحتية والمرافق التعليمية لتلبية احتياجات جميع المتعلمين وتطوير المناهج

الدراسية بما يضمن المرونة والتكيف مع الفروق الفردية، وتدريب المعلمين على استراتيجيات التدريس الدامجة، إلى جانب توفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتفعيل السياسات التعليمية التي تكفل العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

ثانيًا: الدمج بمدارس التعليم العام بمصر

يمثل الدمج التعليمي في مدارس التعليم العام بمصر خطوة جوهرية نحو بناء منظومة تعليمية أكثر شمولًا وإنصافًا للطلاب المدمجين، ويعكس هذا التوجه حرص الدولة على توفير بيئة مدرسية دامجة تدعم حق هؤلاء الطلاب في التعلم والمشاركة الفاعلة ويتبلور ذلك في:

أهمية الدمج التعليمي

يُعد الدمج التعليمي من أبرز التوجهات التربوية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق تعليم شامل ومنصف لجميع المتعلمين، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة. وتكمن أهميته في مجموعة من الأبعاد التكاملية التي تبرز قيمته الاجتماعية والأكاديمية، **يمكن توضيحها فيما يلي:**

- **تحقيق العدالة التربوية**

يمثل الدمج التعليمي أداة لتحقيق العدالة التربوية من خلال ضمان حصول جميع التلاميذ، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، على فرص متكافئة للتعليم في بيئة واحدة. هذا التوجه يسهم في تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص ويرسخ حق التعليم للجميع، باعتباره حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان. (العبسي، ٢٠١٩، ص. ٥٥).

- **تحسين التفاعل الاجتماعي**

يساهم الدمج في تعزيز فرص التفاعل الاجتماعي بين التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعد على بناء صداقات وعلاقات إيجابية قائمة على التعاون والمساندة، وهذا التفاعل ينعكس على التنمية الاجتماعية والشخصية للطلاب كافة، ويحد من ظواهر العزلة والتهميش. (الزعبي، ٢٠٢٠، ص. ١٠١).

- **تطوير المهارات الأكاديمية**

من أبرز جوانب أهمية الدمج أنه يتيح لذوي الاحتياجات الخاصة تطوير مهاراتهم الأكاديمية من خلال الانخراط في أنشطة التعليم العام، مما يحفز لديهم الدافعية نحو التعلم ويكسبهم الخبرات التي يصعب الحصول عليها في بيئات معزولة. (الهويدي، ٢٠١٧، ص. ١٣٢).

- **تعزيز ثقافة التنوع والتسامح**

يسهم الدمج التعليمي في تعزيز قيم التسامح وقبول الآخر من خلال البيئة الصفية المشتركة التي تجمع بين التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة. هذا التفاعل يخلق ثقافة مدرسية قائمة على احترام الفروق الفردية والتقدير المتبادل، ما يساعد على الحد من الصور النمطية السلبية تجاه ذوي الإعاقة. (الخطيب، ٢٠١٨، ص. ١١٢).

- **رفع مستوى جودة التعليم**

الدمج ليس مجرد سياسة للتربية الخاصة، بل هو وسيلة لتحسين جودة التعليم بشكل عام، إذ يتطلب تطوير المناهج وابتكار استراتيجيات تدريس جديدة تستجيب لتنوع الطلاب، وبذلك يتحقق تعليم أكثر شمولًا وفاعلية يخدم جميع الفئات داخل المدرسة. (منصور، ٢٠٢١، ص. ٨٩).

- **تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة المجتمعية**

تتجلى أهمية الدمج أيضًا في تمكين الأفراد ذوي الإعاقة من المشاركة الفاعلة في المجتمع بعد تخرجهم، حيث يكتسبون مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي في بيئة طبيعية تعزز من فرص اندماجهم في سوق العمل وتقلل من اعتمادهم على الآخرين. (يوسف، ٢٠٢٠، ص. ٧٤).

أهداف الدمج التعليمي

يهدف الدمج التعليمي إلى إتاحة فرص التعليم لجميع الطلاب، بما في ذلك ذوو الإعاقة، داخل بيئة مدرسية واحدة، مع ضمان تكافؤ الفرص والمشاركة الفعّالة ويتضح ذلك من خلال:

- **توفير بيئة تعليمية متكافئة**

يسعي الدمج إلى ضمان حصول جميع الطلاب، سواء من ذوي الاحتياجات الخاصة أو غيرهم، على تعليم في بيئة واحدة تسودها العدالة والمساواة، بما يعزز الإحساس بالانتماء للجماعة المدرسية. (الطوخي، ٢٠٢٢، ص. ٦٥).

- **تنمية القدرات الفردية للطلاب ذوي الإعاقة**

من الأهداف الأساسية للدمج التعليمي إتاحة الفرص أمام الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لتنمية قدراتهم الفردية، من خلال توفير الدعم التربوي والنفسي المناسب داخل الفصول العادية، مما يساعدهم على تحقيق أقصى إمكاناتهم. (القحطاني، ٢٠٢١، ص. ١٤٣).

- **تعزيز المشاركة الفاعلة في الأنشطة التعليمية**

يهدف الدمج إلى إشراك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الصفية واللاصفية على نحو متكافئ بما يمنحهم فرصًا للتعلم التعاوني، وتنمية مهارات التواصل، وتوظيف خبراتهم في المواقف الحياتية المختلفة. (حسين، ٢٠١٩، ص. ٩٧).

- **إعداد الطلاب لحياة مستقلة**

من بين أهداف الدمج إعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لحياة أكثر استقلالية بعد التخرج، عبر تعزيز المهارات الحياتية والاجتماعية التي تؤهلهم للاندماج في المجتمع وسوق العمل، والاعتماد على الذات في تسيير شؤون حياتهم. (سالم، ٢٠٢٠، ص. ١٢١).

- **بناء مجتمع أكثر شمولًا**

الدمج التعليمي يهدف إلى إرساء أسس مجتمع يقوم على قيم الشمولية، من خلال المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية تتبنى مبادئ العدالة والمساواة. وبذلك يصبح الدمج وسيلة استراتيجية لتغيير البنية المجتمعية باتجاه مزيد من العدالة والقبول بالتنوع. (جابر، ٢٠٢٣، ص. ٥٤).

واقع الدمج التعليمي في مصر

شهدت منظومة التعليم المصري خلال العقدين الأخيرين اهتمامًا متزايدًا بتبني سياسات الدمج التعليمي، بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو إتاحة فرص التعليم للجميع. فقد أصدرت وزارة التربية والتعليم عدة قرارات وزارية تنظم دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف العادية، وذلك بهدف تمكينهم من المشاركة الكاملة في العملية التعليمية. ورغم هذه الجهود، فإن التطبيق العملي للدمج ما زال يواجه تحديات عديدة، يؤثر على فاعليته وجودة المخرجات التعليمية (غانم ٢٠٢٣، ص. ٥٥).

- **السياسات الوطنية للدمج التعليمي**

أصبح الدمج التعليمي جزءًا أصيلًا من السياسات التربوية في مصر، حيث سعت الجهود الحكومية إلى إقرار تشريعات تضمن المساواة بين جميع الطلاب وتؤكد حق ذوي الإعاقة في الالتحاق بمدارس التعليم العام، وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة صياغة فلسفة التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص، مما يمكّن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة الكاملة في العملية التعليمية جنبًا إلى جنب مع زملائهم (عثمان ٢٠٢٣، ص. ٤٢).

- **تحديات التمويل والموارد التعليمية**

تواجه مدارس الدمج تحديات مرتبطة بضعف التمويل، حيث يقتصر الدعم غالبًا على تلبية الاحتياجات الأساسية دون توفير الأجهزة والوسائل التعليمية المساعدة الضرورية، ما ينعكس سلبًا على جودة مخرجات التعليم (الشريف ٢٠٢١، ص. ٨٨).

- **قصور المناهج الدراسية والخدمات التعليمية**

رغم التوسع في سياسات الدمج، تظل المناهج الدراسية محدودة في استجابتها لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة إذ تفتقر للمرونة التي تسمح بتطبيق استراتيجيات تراعي الفروق الفردية، كما أن الخدمات الداعمة مثل الأنشطة التربوية والإرشاد النفسي غالبًا ما تكون غير كافية، مما يؤثر على فعالية الدمج ويحد من قدرة الطلاب على التكيف والتعلم بكفاءة (محمود ٢٠٢٢، ص. ١١٣).

- **إعداد وتأهيل المعلمين**

يمثل المعلم عنصرًا محوريًا في نجاح الدمج التعليمي، غير أن الواقع يكشف عن فجوة بين المتطلبات المهنية والإمكانات المتاحة. يواجه المعلمون ضغوطًا متزايدة نتيجة تنوع احتياجات الطلاب داخل الفصل، ما يستدعي برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهاراتهم، إلى جانب إشراكهم في صنع القرار التربوي لتعزيز رضاهم الوظيفي وتحفيزهم على أداء أكثر فاعلية (محمد ٢٠٢٠، ص. ٥٦).

- **دعم الجودة المؤسسية**

تعد الجودة المؤسسية ركيزة أساسية في نجاح الدمج التعليمي، إذ يرفع تطبيق معايير دقيقة للجودة كفاءة العملية التعليمية ويضمن توافق الخدمات مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، ويخلق بيئة مدرسية أكثر تنظيمًا وفعالية تدعم الابتكار وتضمن استمرارية التطوير (عبد الغني ٢٠٢١، ص.٧٧).

- **المشاركة المجتمعية في دعم الدمج**

ضعف المشاركة المجتمعية من أبرز التحديات التي تواجه الدمج في مصر، إذ يظل دور الأسرة والمجتمع محدودًا في تقديم الدعم المادي والمعنوي والمشاركة في صنع القرار التربوي. تعزيز الشراكات المجتمعية يمثل ضرورة لتحقيق نجاح الدمج من خلال تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. (سليمان ٢٠٢٢، ص. ٣٤).

- **البيئة المدرسية**

توفر البيئة المدرسية المناخ النفسي والاجتماعي الذي يعزز شعور الطلاب ذوي الإعاقة بالانتماء والأمان ويحفزهم على المشاركة الفعّالة في الأنشطة الصفية والخارجية. كما أن السياسات المدرسية المرنة وأساليب التدريس التفاعلية تتيح فرصًا للتعلم الجماعي والفردي، مما يدعم تنمية المهارات الاجتماعية والتواصلية ويعزز قيم الاحترام المتبادل بين الطلاب (الفتحي ٢٠٢١، ص. ٢١).

- **البنية التحتية لمدارس الدمج التعليمي**

تُعتبر البنية التحتية للمدارس من العوامل الحاسمة في تحقيق الدمج التعليمي الفعّال للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، تتطلب العملية التعليمية في بيئات الدمج توافر مرافق تعليمية مرنة ومهيأة لاستيعاب احتياجات الطلاب المتنوعة .ومع ذلك، تشير الدراسات إلى أن العديد من مدارس التعليم العام في مصر تعاني من ضعف في البنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم المقدم تشمل التحديات المرتبطة بالبنية التحتية كنقص التجهيزات الأساسية مثل المصاعد لذوي الإعاقات الحركية، والوسائل التعليمية المساندة، ومعدات السلامة، وضعف البنية التكنولوجية، مما يحد من استخدام التقنيات الحديثة في التعليم مثل التعليم الإلكتروني والوسائط المتعددة، وعدم ملاءمة الفصول الدراسية للاحتياجات الخاصة، مثل الإضاءة المناسبة، والمساحات التفاعلية، والتهوية الجيدة .هذه العوامل تؤدي إلى بيئة تعليمية غير داعمة للدمج، مما يحد من قدرة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة الفعّالة في العملية التعليمية . لذلك، يُعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمدارس أمرًا ضروريًا لضمان بيئة تعليمية شاملة وآمنة، تدعم تحقيق أهداف الدمج التعليمي وتساهم في تحسين جودة التعليم للجميع. (النعناع ٢٠٢٣، ص. ٢٣٧) .

يتضح من استعراض الواقع الحالي للدمج التعليمي في مدارس التعليم العام بمصر أن هناك تراكماً من التحديات المرتبطة بالتمويل، والمناهج، والمعلمين، والجودة المؤسسية، والتكنولوجيا، والمشاركة المجتمعية، والبيئة المدرسية. ومع ذلك، يمثل هذا الواقع قاعدة انطلاق لتطوير سياسات أكثر تكاملاً واستدامة. فالتحسين المستقبلي يتطلب تبني نهج شامل يدمج بين الإصلاح التشريعي والتخطيط المؤسسي والتطوير المهني للمعلمين، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التكنولوجية وتفعيل الشراكات المجتمعية. كما أن التركيز على بيئة مدرسية شاملة ومرنة يضمن تهيئة الظروف المثلى لنجاح الدمج وتحقيق العدالة التعليمية، ومن ثم، فإن الدمج التعليمي في مصر ليس مجرد هدف تنظيمي، بل يمثل استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمساواة في

فرص التعليم لجميع الطلاب، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل سياق.

متطلبات تفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام بمصر

يمثل الدمج التعليمي أحد التوجهات الأساسية التي تبنتها السياسات التربوية في مصر لمواجهة تحديات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مدارس التعليم العام. ويقوم هذا التوجه على إرساء مبدأ المساواة في فرص التعليم وضمان تكافؤ المشاركة بين جميع المتعلمين، بما يتسق مع المواثيق الدولية والتوجهات الوطنية التي أكدت على الحق في التعليم الدامج (الهابط، ٢٠٢٣، ص. ٩٦).

- **الإطار التشريعي والسياسي الداعم للدمج التعليمي**

تُعد التشريعات والسياسات الوطنية الإطار المرجعي لنجاح الدمج التعليمي، إذ نص الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في المادة (٨١) على التزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية. كما عزز القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ هذا الالتزام، إذ ألزم المؤسسات التعليمية بتوفير الخدمات الداعمة والبرامج التربوية اللازمة لتحقيق الدمج الفعّال (دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ص. ٢١).

- **إشراك الأسرة كشريك رئيسي في نجاح عملية الدمج**

إن إشراك الأسرة يعد من أبرز عناصر نجاح الدمج التعليمي، حيث يتيح التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور تحديد الاحتياجات الفردية للطلاب، وتعزيز التكيف النفسي والاجتماعي لهم داخل بيئة التعليم العام. كما أن إشراك الأسرة في التخطيط والبرامج التعليمية وفي عمليات التقييم يسهم في بناء شراكة حقيقية تضمن استمرارية الدمج وتحقيق أهدافه (الشمري والمقرن ٢٠٢٤، ص. ١٥٩).

- **تنمية الكفاءات البشرية في ضوء متطلبات التعليم الدامج**

يتطلب الدمج تهيئة الكوادر البشرية من معلمين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين قادرين على التعامل مع التنوع داخل الصفوف الدراسية. فغياب التدريب النوعي وضعف الكفاءة التربوية يمثلان عائقًا أمام توفير بيئة تعليمية دامجة، في حين

أن تأهيل المعلمين على استراتيجيات التعليم التكيفي يعزز من قدرتهم على تلبية احتياجات الطلاب باختلاف مستوياتهم (خليل، ٢٠٢٥، ص. ٣٦٨).

تعبئة الموارد المادية والتقنية لضمان بيئة تعليمية دامجة

تُمثل الموارد المادية والتقنية شرطًا أساسيًا لنجاح الدمج، إذ إن تهيئة المباني المدرسية بما يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة وتوفير الوسائل التعليمية المساعدة يضمن دمجًا فعليًا لا شكليًا. كما أن الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية يوفر أدوات رقمية داعمة تساعد على التواصل والتعلم الفعّال، خاصة للطلاب الذين يحتاجون إلى وسائل بديلة للتعلم (قوطة ٢٠٢٠، ص. ٤٥٠).

بناء ثقافة مدرسية دامجة

يُعد تعزيز الثقافة المدرسية الدامجة شرطًا أساسيًا لضمان استدامة ممارسات الدمج، إذ إن نجاح السياسات يعتمد بدرجة كبيرة على اتجاهات المعلمين وأولياء الأمور وإدارات المدارس تجاه التنوع والاختلاف. فقد أظهرت دراسة ميدانية في مصر أن غياب الوعي المؤسسي والدعم الفعّال داخل المدارس يضعف من إمكانية التطبيق العملي للدمج، ويحول دون تحقيق أهدافه المنشودة(Elzalabany . 2024, p.1003)

آليات المتابعة والتقويم المستمرة

تُعد آليات المتابعة والتقويم المستمرة من الركائز الجوهرية لنجاح الدمج، حيث تتيح تتبع مستوى تطبيق السياسات وتحديد جوانب القوة والقصور. وقد أشارت دراسة حديثة إلى أن غياب خطط واضحة للتقويم الدوري يمثل عائقًا أمام تحسين ممارسات الدمج، خاصة فيما يتعلق بقياس أثر الخدمات الداعمة ومدى توافق البيئة التعليمية مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة (Elhadi, 2021, p.176)

برامج التوعية والدعم النفسي

تُظهر التجارب التربوية أن برامج التوعية الموجهة للطلاب والمعلمين داخل المدارس تسهم في تعزيز فعالية الدمج من خلال تحسين التكيف الاجتماعي والنفسي للطلاب. فقد أثبتت دراسة تجريبية أن تطبيق برنامج توعوي حول الدمج انعكس إيجابًا

على أداء الأطفال وسلوكياتهم داخل الفصول، كما ساعد على رفع مستوى تقبلهم للممارسات الدامجة.(El Awady et al. 2025, p.112)

يتضح مما سبق أن تفعيل الدمج التعليمي في مصر يتطلب العمل على منظومة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات الداعمة، وإعداد الكوادر البشرية، وتوفير الموارد المادية والتقنية، إلى جانب تعزيز الشراكات المجتمعية ودور الأسرة، ولذلك فإن تكامل هذه العناصر يضمن بناء بيئة تعليمية دامجة تحقق العدالة التعليمية وتدعم مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الطلاب.

ثالثًا: بعض التوجهات العالمية المعاصرة في مجال دمج ذوي الإعاقة مع أقرانهم الأسوياء بمؤسسات التعليم :

أصبحت التوجهات العالمية الحديثة في مجال الدمج التعليمي تركز على تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من التعلم جنبًا إلى جنب مع أقرانهم الأسوياء، في إطار يسعى لتحقيق المساواة والعدالة داخل المؤسسات التعليمية ويتضح ذلك من خلال تجارب بعض الدول والتي تتمثل في:

بريطانيا ودمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة

- **السياسات التشريعية الداعمة للدمج**

اعتمدت بريطانيا تشريعات متقدمة لضمان حق التعليم للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العامة، توفر بريطانيا تشريعات وقوانين لتعليم الطلاب المعاقين ودمجهم في المؤسسات التعليمية الدامجة وتضمن هذه التشريعات تقديم الدعم المناسب لتلبية احتياجاتهم التعليمية مثل قانون التعليم لعام ١٩٨١ وما تلاه من تعديلات، التي وضعت إطارًا قانونيًا واضحًا لتوفير فرص تعليمية متكافئة، وضمان عدم التمييز، وتعزيز الشمولية داخل المدارس. هذه السياسات أسهمت في تحويل التعليم الدامج إلى ركيزة أساسية داخل النظام التعليمي البريطاني.(Smith, 2021, p. 114)

- **تطوير المناهج والبرامج التعليمية**

عملت بريطانيا على تكييف المناهج التعليمية بما يتلاءم مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، من خلال اعتماد استراتيجيات مرنة للتعليم والتقييم، مثل التعليم الفردي

والتعلم التعاوني. وقد أثبتت هذه التوجهات فعاليتها في رفع مستوى مشاركة الطلاب داخل الصفوف العادية، وتعزيز تكافؤ الفرص. (Brown & Jones, 2020, p. 56)

- **إعداد المعلمين وتطوير قدراتهم**

أولت بريطانيا اهتمامًا كبيرًا بتأهيل المعلمين من خلال برامج تدريبية متخصصة لزيادة وعيهم بمتطلبات التعليم الدامج، وإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع التنوع الطلابي، فالاستثمار في إعداد الكوادر التربوية يعد من أهم عوامل نجاح سياسات الدمج. (Walker, 2022, p. 77)

- **الدعم المؤسسي والتكنولوجي**

قدمت المدارس البريطانية منظومة دعم متكاملة للطلاب ذوي الإعاقة، تضمنت استخدام التكنولوجيا المساعدة وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. هذه الجهود ساهمت في تعزيز مشاركة الطلاب في الأنشطة التعليمية، والحد من الفجوة بينهم وبين أقرانهم. (Clark & Emerson, 2021, p. 89)

- **الشراكات المجتمعية في دعم الدمج**

اعتمدت التجربة البريطانية على تفعيل الشراكات بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، ما ساعد على خلق بيئة تعليمية أكثر شمولًا. وتبين أن هذه الشراكات عززت من تكامل الجهود لتحقيق تعليم دامج أكثر استدامة.(Harris, 2023, p. 132)

التجربة اليابانية في دمج ذوي الإعاقة

تُعد اليابان من الدول الرائدة في مجال دمج ذوي الإعاقة، حيث تبنّت سياسات تربوية تهدف إلى توفير تعليم شامل يوازن بين تلبية احتياجات هؤلاء الطلاب وضمان مشاركتهم الكاملة في المدارس العادية. وقد ارتكزت التجربة اليابانية على الدمج التدريجي وتطوير المناهج والبرامج الداعمة بما يعزز العدالة التعليمية ويتضح ذلك من خلال:

- **تنوع أنماط التعليم الدامج**

تولي اليابان اهتمامًا كبيرًا بتوفير أنماط متعددة للتعليم الدامج، حيث تشمل المدارس العامة، والمدارس الخاصة، ومدارس التربية الخاصة مثل مدارس المكفوفين، ومدارس

الصم والبكم، إضافةً إلى غرف الموارد التعليمية والدعم التربوي المنزلي. هذه الأنماط المتنوعة تعكس حرص النظام التعليمي الياباني على تلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة بمختلف أشكالها .(Maeda et al., 2021, p.2)

- **الهيكلة المؤسسية للتعليم الدامج**

يشمل النظام التعليمي الياباني جميع المراحل الدراسية بدءًا من التعليم الابتدائي الإلزامي وحتى الثانوي غير الإلزامي، مع إلزامية المرحلتين الابتدائية والمتوسطة مجانًا. وتعمل المؤسسات التعليمية على تشكيل فرق متعددة التخصصات لتشخيص الإعاقات وتحديد الاحتياجات الفردية، بما يضمن توفير بيئة تعليمية شاملة ومتكاملة Cho & (Park, 2024, p.230).

- **التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الدمج**

تركز اليابان على التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الدمج لضمان جودة التعليم الدامج، حيث يتمتع معلمو التربية الخاصة بمهارات مثل الصبر والمرونة والقدرة على تصميم استراتيجيات تعليمية متنوعة، بينما يشارك المعلمون العاديون في صياغة الخطط الفردية ومتابعة تقدم الطلاب ذوي الإعاقة، مما يعزز التعاون بين الفريق التعليمي لتحقيق أفضل النتائج .(Deroncele-Acosta& Ellis, 2024, p.11)

- **التكنولوجيا المساعدة والابتكارات الحديثة**

تمثل التكنولوجيا أحد الأعمدة الرئيسة للتعليم الدامج في اليابان، حيث توفر المدارس أدوات مساعدة مثل الأجهزة التعويضية وأجهزة الاتصال لذوي الإعاقة السمعية والبصرية، إضافةً إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي. هذه الابتكارات ساعدت على تعزيز استقلالية الطلاب وتحسين اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي . (Fernández-Batanero et al., 2022, p.3)

- **دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الدامج**

تسهم الحكومة اليابانية ومنظمات المجتمع المدني بشكل فاعل في دعم الدمج التعليمي عبر التعاون بين المدارس والجامعات والهيئات الصحية والاجتماعية. كما

تُعزز هذه الجهود صياغة مناهج مبتكرة، وتقديم خدمات شاملة للأسر، بما يضمن استدامة التعليم الدامج وجودته .(Beamish et al., 2024, p.7)

تعليم ذوي الهمم في المؤسسات التعليمية الدامجة بدولة الإمارات العربية المتحدة

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا خاصًا بتعليم ذوي الهمم ضمن المؤسسات التعليمية الدامجة، من خلال تبني سياسات وتشريعات تدعم المساواة وتكافؤ الفرص، وقد انعكس ذلك في توفير بيئات تعليمية مرنة تُمكّن الطلاب من الاندماج الكامل مع أقرانهم في المدارس العامة **ويتبلور ذلك من خلال:**

- **التحول المفاهيمي والسياسات الوطنية**

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على نهج شامل في دعم أصحاب الهمم، حيث استبدلت مفهوم "ذوي الإعاقة" بمفهوم "أصحاب الهمم" بما يعكس رؤية أكثر تمكينًا واحترامًا لحقوقهم. وقد أسست المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم ليكون مسؤولًا عن تطوير الخدمات التعليمية والتأهيلية والصحية، بالإضافة إلى صياغة سياسات وطنية تُيسر دمجهم في المجتمع، كما تم تعيين مسؤولين لخدمات أصحاب الهمم في مختلف المؤسسات الحكومية بهدف ضمان توفير الدعم اللازم لهذه الفئة.(الحفيتي وآخرون ٢٠٢٣، ص. ٥٢٥)

- **البنية المؤسسية والبيئة التعليمية الدامجة**

عملت وزارة التربية والتعليم في الإمارات على تطوير منظومة متكاملة للتعليم الدامج من خلال إنشاء إدارات مختصة للتربية الخاصة، وتوفير معلمين متخصصين، وإعداد قاعدة بيانات دقيقة للطلاب أصحاب الهمم على مستوى الدولة، كما تم تهيئة البيئة المدرسية بما يتضمن المنحدرات والمصاعد ودورات المياه الخاصة إلى جانب الحافلات والمواقف المجهزة بما يتلاءم مع احتياجات الطلاب. (السعودي وآخرون ٢٠٢٣، ص.٣٣٨)

- **تطوير المناهج والخطط الفردية**

عملت الإمارات علي تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع قدرات واحتياجات الطلاب المدمجين، حيث يتم تشكيل لجان متخصصة من خبراء المناهج والاختبارات

لتصميم خطط فردية تراعي الفروق الفردية وشدة الإعاقات. كما تركزت الجهود على إكساب الطلبة مهارات التفاعل الاجتماعي والتعاون من خلال المشاركة في الأنشطة الصفية والجماعية مع زملائهم . (الحوسني والشهراني ٢٠٢٠، ص. ٨١).

- **التكنولوجيا المساندة ودعم الإبداع**

استثمرت الإمارات بشكل متنامٍ في التكنولوجيا الحديثة لدعم تعلم أصحاب الهمم، حيث استعانت بتطبيقات الهاتف المحمول، والواقع الافتراضي، والروبوتات، مما ساهم في تحسين القدرات المعرفية والتحصيل الدراسي، بالإضافة إلى تعزيز التفاعل الاجتماعي والنفسي للطلبة. وأسهمت هذه التقنيات أيضًا في تطوير اللغة، وتحفيز الخيال والإبداع، وتهيئة بيئات تعليمية جاذبة ودامجة. (الزغل ٢٠٢٤، ص. ٢٨٣)

الخدمات المساندة ومشاركة الأسرة

لم تقتصر جهود الإمارات على الخدمات التعليمية فقط، بل توسعت لتشمل الخدمات المساندة من خلال فرق متعددة التخصصات تضم معلمي الظل، والمرافقين، ومفسري لغة الإشارة، واختصاصيي النطق والبصر واللغة، إلى جانب برامج تدريبية مستمرة للمعلمين. كما أتاحت الدولة مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية باعتبارهم شركاء أساسيين في اتخاذ القرارات التعليمية الخاصة بأبنائهم، وهو ما يعزز من تحسين مخرجات التعليم الدامج.(الغامدي وآخرون ٢٠٢٤، ٢٣١)

أوجه استفادة مصر من الخبرات الدولية في الدمج التعليمي

تُظهر التجارب الدولية في مجال الدمج التعليمي نماذج متنوعة يمكن لمصر أن تسترشد بها لتطوير سياساتها وممارساتها التربوية، ومن خلال تحليل هذه الخبرات، يمكن تحديد أوجه الاستفادة التي تدعم تحسين فرص اندماج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام في مصر.

أولًا: خبرة بريطانيا

- تبني تشريعات ملزمة تضمن حق الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم الدامج.
- الاستفادة من الخطط التربوية الفردية التي تراعي الفروق الفردية.
- تعزيز دور فرق الدعم المدرسي لمتابعة تقدم الطلاب بانتظام.

- تطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين في كيفية التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة.
- تطبيق استراتيجيات تعليمية حديثة مثل التعلم النشط والتعلم التعاوني.

ثانيًا: خبرة اليابان

- اعتماد الدمج الجزئي والتدريجي للطلاب بما يتناسب مع قدراتهم.
- التركيز على الشراكة بين المدرسة والأسرة في متابعة العملية التعليمية.
- الاستفادة من المجتمع المحلي في توفير دعم اجتماعي ونفسي للطلاب المدمجين.
- تفعيل برامج تركز على القيم الأخلاقية والانضباط لتعزيز بيئة مدرسية دامجة.
- الاعتماد على التقييم المستمر لتحديد مدى تقدم الطلاب وتعديل الخطط التعليمية.

ثالثًا: خبرة الإمارات العربية المتحدة

- تبني رؤية وطنية شاملة لتمكين أصحاب الهمم وضمان حقوقهم.
- الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي.
- توفير خدمات مساندة متكاملة تشمل معلمي الظل، الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.
- تعزيز مشاركة الأسرة في اتخاذ القرارات التعليمية الخاصة بالطلاب.
- توفير مناهج مرنة ومهيأة تتوافق مع احتياجات الطلاب بمختلف إعاقاتهم.

رابعًا: مقترحات لتفعيل ممارسات الدمج التعليمي بمدارس التعليم العام في مصر في ضوء الخبرات العالمية

- تخصيص ميزانية حكومية مستقلة تغطي تكاليف الدمج وتضمن تحسين تطبيقه في المدارس.
- تطوير برامج الإعداد المهني والأكاديمي للمعلمين، مع التركيز على التنمية المستدامة، ورفع الكفاءة، والتدريب على استراتيجيات الدمج واستخدام التكنولوجيا في التدريس.
- تعديل المناهج الدراسية بما يتلاءم مع خصائص واحتياجات ذوي الإعاقة، وتطوير أساليب تقويم مناسبة لطبيعة الأطفال المدمجين.

- تجهيز المباني المدرسية وغرف المصادر والوسائل التعليمية بما يضمن تهيئة بيئة دامجة متكاملة.
- الربط بين نتائج الأبحاث التربوية والتطبيق الفعلي للدمج بما يضمن الاستفادة من هذه النتائج في تطوير السياسات والممارسات.
- إنشاء منظومة تقويم شاملة ومستمرة للكشف عن أوجه القصور ومعالجتها بشكل فوري، مع تبني خطط استراتيجية لمواجهة الأزمات الطارئة.
- تجنب إقصاء ذوي الاحتياجات الخاصة أو استبعادهم، مع الانتباه لمخاطر الحماية الزائدة، وتقديم الدعم المناسب لأولياء الأمور.
- تطوير نظم النمو المهني للمعلمين من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتخفيف أعباء العمل، وتوفير بيئة تدريس مناسبة ودعم اجتماعي فعال، إلى جانب وضع آليات للحوكمة.
- وضع رؤية واضحة لجميع العاملين بالمدرسة والسعي لتحقيقها من خلال المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وصناديق التمويل، ووسائل الإعلام، والأسر.
- العناية بالمناهج والبرامج التربوية المقدمة وربط الجوانب النظرية بالعملية، مع الاهتمام بالمهارات المرتبطة بسوق العمل والاحتياجات الفعلية للتلاميذ.
- الاستفادة من الإمكانات العلمية المصرية في المجال التربوي لصياغة منظومة تعليمية متكاملة تراعي الإمكانات المادية والبشرية للمجتمع.
- تطوير وتحسين أداء العاملين في المؤسسات التعليمية لتهيئتهم للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الدامجة، مع الاهتمام بالأنشطة الصفية واللاصفية لاستثمار قدراتهم وطاقاتهم.
- تهيئة التلاميذ العاديين لتقبل زملائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة والتفاعل الإيجابي معهم.
- مساعدة المعلمين على بناء علاقات اجتماعية متوازنة بين الطلاب العاديين وأقرانهم المدمجين.

- عقد ندوات تثقيفية لأولياء الأمور لزيادة وعيهم بفوائد وأهمية الدمج الشامل.
- الاطلاع على الخبرات العالمية الحديثة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة والاستفادة منها بما يتناسب مع السياق المصري.
- الإعداد لعقد مؤتمرات دورية للتربية الخاصة بالتعاون مع كليات التربية في المحافظات، لزيادة وعي المجتمع والعاملين بطبيعة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير وقت كافٍ وجهد متواصل لتربية ذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير العالمية، مع تذليل العقبات التي تعوق هذه العملية.
- فتح قنوات اتصال وتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لدعم عملية الدمج.
- تشجيع المعلمين على تنفيذ أنشطة تسهم في رفع التحصيل الأكاديمي للطلاب المدمجين.
- تعديل القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١٧ الخاص بالحافز المالي ليشمل جميع المعلمين في المدارس الدامجة بدلاً من اقتصاره على اثنين فقط.
- تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين للتعامل بفاعلية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

المراجع باللغة العربية:

أبو الخير،منى. (٢٠٢٣). سياسات وبرامج الدمج التربوي في الوطن العربي: الواقع والممارسات. *المجلة العربية للتربية النوعية*، ٩(٣٤).

أسماء محمد عبيد الحفيتي وآخرون. (٢٠٢٣). التنوع في بيئة العمل في مؤسسات التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء نظرية الاندماج (دراسة تحليلية). *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*، ٢٩ (٩).

جابر، هالة. (٢٠٢٣). *التعليم الدامج كمدخل للتنمية الاجتماعية المستدامة*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

جريش، دنيا سليم حسين. (٢٠٢٣). أراء معلمي مدارس الدمج حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام في ظل قرار الدمج ٢٥٢ لسنة ٢٠١٧. *مجلة كلية التربية* ٣٩ (٤)

حسن، إيمان حسن إبراهيم، أبو كليلة، حسن محمد رجب، & الملاحي، وفاء محمد محمود. (٢٠٢٣). متطلبات تفعيل الدمج التعليمي في المرحلة الابتدائية في محافظة دمياط في ضوء تحقيق الخدمات المساندة. *مجلة كلية التربية بدمياط*، ٣٨(٠١.٨٤)

حسين، محمد. (٢٠١٩). *التربية الدامجة وتكافؤ الفرص التعليمية*. بيروت: دار الكتاب الجامعي.

حمود، حنان عبد الرحمن. (٢٠٢٢). تقييم المناهج الدراسية وخدمات الدعم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر. مجلة العلوم التربوية، ١٧(١).

الحوسني، سعاد محمد أحمد، ، الشهراني، خالد بن سعيد. (٢٠٢٠). مواءمة المناهج العادية لتلبية احتياجات طلاب الدمج من خلال برامج التعلم الذكي. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية*، ٣٢(٥١).

الخطيب، جمال. (٢٠١٨). *التربية الخاصة: الأسس النظرية والتطبيقات الميدانية*. عمان: دار الفكر.

خليل، مادلين أديب يوسف كنعاني. (٢٠٢٥). تأثير العوامل المؤسسية والشخصية على تطبيق نظام ERP في المؤسسات التعليمية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦(٢).

دستور جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

رمضان محمد السعودي وآخرون. (٢٠٢٣). تعليم المعاقين حركيًا بالتعليم قبل الجامعي في مصر والإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة. *مجلة كلية التربية – جامعة كفر الشيخ*، ١١٠.

الزعبي، خالد. (٢٠٢٠). *مدخل إلى التربية الدامجة*. عمان: دار المسيرة.

سالم، منى. (٢٠٢٠). *برامج الدمج التعليمي والتأهيل المجتمعي*. عمان: دار الحامد.

سليمان، أسماء خالد. (٢٠٢٢). المشاركة المجتمعية في دعم مدارس الدمج في مصر. *مجلة البحوث التربوية*، ٢٥(١).

سهيلة بنت عبد الله الغامدي وآخرون. (٢٠٢٤). واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ١٧(٥٩).

السيد، محمود، وسام عمار، علي سعود حسن. (٢٠٢١). معجم *مصطلحات العلوم التربوية والنفسية*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الشريف، أحمد محمد. (٢٠٢١). دور التمويل في دعم التعليم المدمج في المدارس المصرية. *مجلة البحوث التربوية والنوعية*، ٢٤(٣).

الشمري، حصة بنت شامان، المقرن، عبدالله بن محمد. (٢٠٢٤). واقع السياسات التربوية الضابطة للمساواة في تعليم الطلاب ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعلمات في مدارس الدمج. *مجلة البحوث التربوية والنوعية*، ٢٣.

الطوخي، إيمان. (٢٠٢٢). *التعليم الدامج وسياسات الإنصاف التربوي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عباس، نجلاء. (٢٠٢٣). التعليم الدامج للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر: دراسة مقارنة. *مجلة سياسات التعليم والخليج*، ٤(٢).

العبسي، محمود. (٢٠١٩). *الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة*. القاهرة: دار الفكر العربي.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.

الفتحي، محمد سامي. (٢٠٢١). تأثير البيئة المدرسية على نجاح التعليم المدمج في مصر. *مجلة التعليم والتكنولوجيا*، ٩(٢).

فدوى محمد الزغل. (٢٠٢٤). فعالية توظيف منصات الذكاء الاصطناعي لتحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلبة أصحاب الهمم في المدارس الحكومية في الإمارات العربية المتحدة. *المجلة العربية للتربية النوعية*، ٨(٣٤).

القحطاني، سعد. (٢٠٢١). *أسس التربية الخاصة والدمج التعليمي*. الرياض: دار الزهراء.

قوطة، مروة ماهر. (٢٠٢٠). المشكلات الخارجية لمدارس ذوي الاحتياجات الخاص تصور مقترح لمواجهة تحديات مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة دمياط: دراسة ميدانية مجلة. *تطوير الأداء الجامعي*، ١٢(١) .

محمد، هالة محمود. (٢٠٢٠). تدريب المعلمين في مدارس الدمج وأثره على جودة التعليم. *مجلة التربية والتنمية*، ١٥(٢).

منصور، أحمد. (٢٠٢١). *التعليم الدامج وجودة الحياة المدرسية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

النعناع، أحمد. (٢٠٢٣). احتياجات مدارس الدمج بالتعليم الأساسي لتحسين العملية التعليمية. *مجلة كلية التربية، جامعة دمياط*، ٣٨(٨٧ الجزء ٢).

الهابط، إيمان قطب أحمد. (٢٠٢٣). متطلبات واحتياجات دمج ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. *المجلة العلمية للتربية الخاصة*، ٥(٢).

يوسف، فاطمة. (٢٠٢٠). *التربية الدامجة وإعادة بناء الهوية الاجتماعية لذوي الإعاقة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

اليونسكو. (٢٠٢٢). *التعليم الدامج: مفاهيمه وأسسه وتطبيقه*. مطبوعات الأمم المتحدة، الإسكوا، بيروت.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Beamish, W., et al. (2024). Moving Inclusion Forward for Students With Special Educational Needs in the Asia-Pacific Region. Frontiers in Education, 9.

Brown, A., & Jones, L. (2020). Inclusive Curriculum Development in the UK. London: Routledge.

Cho, Subin, & Park, Jeehwan. (2024). Inclusive Education in Japan and its Role in International Cooperation: Analysis of a Project for Children with Disabilities in Mongolia. Asia Pacific Education Review, 25(1).

Clark, D., & Emerson, R. (2021). Technology and Support Systems in Inclusive Education. Cambridge University Press.

Deroncele-Acosta, Angel, & Ellis, Althia. (2024). Overcoming Challenges and Promoting Positive Education in Inclusive Schools: A Multi-Country Study. Education Sciences, 14(11).

El Awady, S. M. S., Ghareb, S. R., El-Hegazy, A. E. S., & Eleseawy, N. M. (2025). Effect of Awareness Program regarding Inclusion System on School Children's Performance and Social Adaptation. TSNJ, 37(2 SUPPL1).

Elhadi, A. (2021). Inclusion of Students with Disabilities in Egypt: Challenges and Recommendations. Journal of Education and e-Learning Research, 8(2).

Elzalabany, S. R. (2024). Exploring school leaders' and parents' attitudes toward implementing an organizational system for academic diversity and inclusion in international schools in Egypt. International Journal of Developmental Disabilities, 70(6).

Fernández-Batanero, José María, et al. (2022). Assistive Technology for the Inclusion of Students with Disabilities: A Systematic Review. Educational Technology Research and Development, 70(1).

Gardens, M. J., & Natividad, L. R. (2024). Advantages and challenges of inclusive education: Striving for equity in the classroom. Shanlax International Journal of Education, 12(2).

Harris, P. (2023). Community Partnerships and Inclusive Education in Britain. Oxford: Oxford University Press.

Maeda, Kaede, et al. (2021). Japanese Schoolteachers' Attitudes and Perceptions Regarding Inclusive Education Implementation: The Interaction Effect of Help-Seeking Preference and Collegial Climate. Special Educational Needs, 5.

Navas-Bonilla, L., Gray, K., & Burgos, D. (2025). Inclusive digital education strategies: Problem/project-based learning, collaborative learning, and service learning for students with special educational needs. Frontiers in Education, 10.

Smith, J. (2021). Legislation and Policy for Inclusive Education in the UK. British Journal of Special Education, 48(2).

Walker, S. (2022). Teacher Training for Inclusive Education in the UK. International Journal of Inclusive Education, 26(1).